وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development
المستشار القانوني

المستشار القانوني للوزير
صادر ٤٥
تاريخ ٢٠٢٠/٧/٩
المرفقات ١

الأستاذ الدكتور/ علاء الدين زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

تحية طيبة وبعد،،،

بناء على توجيهات السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بضرورة التزام كافه الجهات الإدارية بأنماط العقود النموذجية اعتباراً من الأول من شهر يوليو ٢٠٢٠ ، والتي تم نشرها علي موقع وزارة المالية الإلكتروني www.mof.gov.eg وعلي الموقع الالكتروني للهيئة العامة للخدمات الحكومية www.gags.gov.eg وتم نشرها علي بوابة التعاقدات العامة www.etenders.gov.eg .

نرفق لسيادتكم رفق هذا الكتاب الدوري في هذا الشأن.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام ،،،

المستشار/ محمد أبازيد

نائب رئيس محكمة النقض
المستشار القانوني لوزيرة التخطيط
والتنمية الاقتصادية

تحريراً في: ٨ / ٧ / ٢٠٢٠

جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة مستشاري مجلس الوزراء

١٥٨ - ٢٠١٩ ع ر

وزارة التخطيط
مكتب الوزير
رقم الوارد: ٦٧٨٤
التاريخ: ٢٠١٧/١

١٧٤٤٩
٢٩ يونيو ٢٠٢٠
رئاسة مجلس الوزراء
صادر

كتاب دوري

للسادة الوزراء والمحافظين

تحية طيبة وبعد ...

إلحاقاً بالكتاب الدوري رقم (٣ – ١٥٨٦٤) المؤرخ ٢٠٢٠/٦/١٠ بشأن ضرورة التزام كافة الجهات الإدارية بأنماط العقود النموذجية التي أعدتها وزارة المالية وتم مراجعتها بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم الفتوى ووافق عليها مجلس الوزراء وعددها (١٥) عقد نموذجي ، والتي قامت وزارة المالية بنشرها على موقعها الإلكتروني (www.mof.gov.eg) ، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للخدمات الحكومية (www.gags.gov.eg) وتم نشرها على بوابة التعاقدات العامة (www.etenders.gov.eg) .

نود التفضل بالإحاطة بأن مجلس الوزراء قرر بجلسته رقم (٩٥) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٠ بدء العمل بأنماط العقود النموذجية (الحزمتين الأولى والثانية) المشار إليها إعتباراً من الأول من شهر يوليو ٢٠٢٠ بما يتوافق مع بداية السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ .

وبناء عليه وجه السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء بضرورة التزام كافة الجهات الإدارية بأنماط العقود النموذجية سالفة الذكر اعتباراً من الأول من شهر يوليو ٢٠٢٠ ، وعلى تلك الجهات إصدار توجيهاتها للمسئولين عن إدارات التعاقدات لديهم بالالتزام بما جاء ببنود أنماط العقود النموذجية واتباع التعليمات ذات الصلة بها ، وحال وجود أية استفسارات بشأنها يتم الرجوع للهيئة العامة للخدمات الحكومية ، وعدم جواز قيام أي جهة منها بإبرام أية عقود إلا بموجب نصوص العقود النموذجية المشار إليها ، حفاظاً على حقوق الدولة ، وإذا ما تراءى لأى جهة منها إجراء تعديل أو تغيير فى أي بند من بنود العقود النموذجية المذكورة بما يتناسب مع طبيعة العملية محل الطرح فيجب الرجوع إلى الأصل العام بعرض مشروع العقد محل التعديل أو التغيير على جهة الفتوى المختصة بها لمراجعته ، وفى حالة مخالفة ذلك تتخذ الإجراءات القانونية ضد المسئولين عن ذلك .

لذا يرجى اتخاذ اللازم فى ضوء ما تقدم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

لواء أ.ح/ عاطف عبد الفتاح عبد الرحمن
أمين عام مجلس الوزراء